التّساند المعرفي في مقاربة النّص
ابن البنّاءالعددي(-721هـ)أنموذجا

أ/ بوغازي حكيم
جامعة مستغانم

مهاد البحث:

تتغيا هذه الورقة بيان المسار المعرفي الذي اتّخذه ابن البنّاء العددي المراكشي في مقاربة وتحليل النصوص على اختلافها في كتابه: [الروض المريع في صناعة البديع]انطلاقا من استعماله جملة من الروافد الفكرية والثقافية، والمناحي العلمية التي تجلّت معالمها في تفسير النصوص، الماثلة في ثنايا مؤلفه.

وإن كنا قد اعتمدنا في العنونة على محاولة تفسير التساند المعرفي الذي توقف عند حدوده المؤلّف، فذلك لأنّنا نحاول إثبات هذا الأمر من خلال تصفحنا للكتاب السالف الذكر، والذي يعدّ بحق فرادة عصره، ولا نحسب أنّه حاول الاشتغال على البديع فحسب، وإنما حاول الحديث عن علوم مجتمعة تم بواسطتها فهم النص الإعجازي متمثلا في القرآن الكريم، كما صرح في مقدمته.

وما بين الفلسفة والمنطق، إلى الجبر والهندسة، إلى علم الكلام وأصول الفقه تساندت النظريات واتفقت القواعد، واشتغلت في سياق الفهم العام والخاص نحو بناء نموذج ثقافي يتمتع بنوع من العلمية المشوبة بالأدبية والجمالية.

ولا ريب في أنّ ابن البنّاء العددي سعى في كتابه توجيه القارئ نحو عمل غير ممل يصغر جِرمه ويكثر علمه، ومنفعته في زيّادة المنَّة، وفهم

الكتاب والسنّة على حدّ تعبيره، فكان له أن بزّ مصطلحاته وحاك نظرياته جريا على ما استبطنه من مكنون الدرس الفلسفي والرياضي والعلمي على ما سنرى في هذه الورقة، ضمن ثلاثة محاور:

أ - دلالات الدرس الفلسفي والعلمي في الرّوض المَريع.

ب- التّناسب الرياضي ومقاربة النّص القرآني .

ج- النموذج التساندي في فهم النّص القرآني.

أ-دلالات الدرس الفلسفي في الروض المريع

لا شكّ أن من يمعن النّظر ويستجلى الخاطر، في استكناه دلالات المنطق الأرسطي في الدّرس البلاغي المغاربي، يجد أنّ((الذين ساروا في اتجاه حازم بدرجات متفاوتة، ثلاث شخصيات مهمة في مجالات متعددة، وهي: ابن عميرة المخزومي الذي كان معاصرا لحازم، والسجلماسي وابن البناء المراكشي العددي))[1]، فهؤلاء الثلاثة حتى وإن تفاوتوا في درجة التعامل والتصنيف البلاغي، فإنهم لا محالة ينتمون إلى مدرسة فلسفية بلاغية مغاربية*، قرأت كتب المعلم الأول بأذهان صافية وأفكار نقيّة فاستناروا بها ووقفوا على أغراضها، وثبت التّوحيد عندهم ببراهين ضروريّة لا محيد عنها، فلم يسلكوا شِعبا من شعاب العلوم، إلاّ وجدوا منفعة هذه الكتب أمامهم ومعهم، مع بيان الأساس واستنادا إلى جذوة الاقتباس.

لقد فاق ابن البنّاء العددي علماء عصره، واجتبى لنفسه علما معياريا، سمّاه تلخيص أعمال الحساب، حيث لم يدع المقام للمنطق الريّاضي ونظريّات المُقايسة الجبرية والهندسيّة، تطغى على علومه، بل حاول استجلاء المعايير المنطقيّة والبراهين البلاغيّة، من خلال الاستنجاد بالمنطق بشتى أضربه وأشكاله، بغية بلوغ غايةٍ كان قد وطّنها في نفسه

قبل التصريح بها للقارئ، في مقدمة كتابه وألزم نفسه بها، بقيّة العمل في الرّوض المريع.

وتأسيسا على ما سبق، فإنّ هذا الكتاب يمثل((مرحلة النّضج الفكري لابن البنّاء ... ويضيف ملمحا جديدا إلى معرفتنا بصورة الفكر الفلسفي في بلاد المغرب والأندلس))[2]، حين أراد العودة بالدرس البلاغي إلى الوراء، وخاصّة إلى الجاحظ وابن المعتز، أو ما أُطلق عليه حينها " لحظة التأسيس"لعلم البديع،الذي ولد ضمن حدود الدرس البلاغي والنقدي الذي تشرب من العلوم والمعارف الممتزجة مع المنطق والفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام بطريقة أو بأخرى.

وقبل الخوض في قضايا التساند المعرفي عند ابن البنّاء العددي ، لا بدّ من التطرّق إلى مسائل مهمّة وممهّدة جعلها الكاتب نفسه – ابن البنّاء العددي - بداية الطّريق ومعالم فيه قصد تعيين المنهج السليم، والشِّرعة القويمة، لما يصبو إليه من تراتبيّة معرفيّة، وتأسيس منهجي، قصده بداية كتابه، كما سنتناول القيمة الحقيقيّة لصناعة البديع، وإعادة ترميمه من جديد، وفق غاية محددّة سلفا، تجنح نحو التّفلسف تارة، والمنطق الريّاضي تارة أخرى، ومنازعة المنطق الصوري في الكثير من الأحيان.

ولكن، وعلى حدّ تعبير محمد العمري ((ألا يمكن أن نذهب بعيدا فنجعل البلاغة أداة من أدوات الفلسفة؟ هل يمكن أن تعتمد الفلسفة على البلاغة في الاستكشاف و البرهنة؟))[3]، إنّ هذا التساؤل المشروع، هو ما سنثبته أو ننفيه، من خلال تناولنا للمدرسة البلاغيّة المغاربيّة الفلسفية، التي كانت منذ القديم، تحاول الولوج إلى إمبراطوريّة البلاغة من وجهة نظر فلسفية منطقية، قصد البحث عن سبل الاقتناع والإمتاع والإقناع.

فبعد أن أتمّ المؤلّف – ابن البناء- البسملة والحمدلة، على عادة أهل التراث في التدوين والكتابة، راح يتحدّث عن الإعجاز اللّغوي والبياني للقرآن الكريم،معرّجا على ذكر الكليات القرآنيّة التي انحصرت تحت جزئياتها جميع الفهوم، فقال شارحا هذا التصوّر: ((... فهو للنّاس بَيَان ولكلّ شيء تِبْيَان، قصُرت دون بلاغته وبراعته الفُهوم وانحصرت تحت كلّياته وجزئياته جميع العلوم))[4]فمسألة البيان التي عناها المؤلّف في مستهل دراسته، قصد من خلالها كل ما له علاقة بالوضوح مصداقا لقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ*﴾ جلي لا لبس فيه ولا غموض، وتبيان أيّ عارض لكل شيء في الوجود، لا يَعْزُبُ عنه مثقال ذرّة في السماوات ولا في الأرض، بحيث قصرت دون بلاغته الفُهوم، التي عجزت عن الإتيان بأقلّ من سورة، على دعوى ما نصّ عليه القرآن الكريم، في مسألة التحدّي الذي مارسه الله تعالى على هؤلاء الكفرة، الذين جعلوا القرآن بيان سحر، وغوغاء جنون.

ووفاق هذا التأسيس، فإن أوّل ما نتلقّاه في هذا النّص الماثل أمامنا، جملة من الخلاصات ذات بُعد علمي محض، وآخر فنّي بلاغي ذو صبغة جماليّة، أين يمكننا ((الربط مابين مقصديّة النّص ومقروئيّته المتعدّدة، والتي تشكّل أساس العلاقة بين المنطوق اللّغوي للنّص، وبين المعنى الذي يريده))[5]. فضلا عن تنوّع الأغراض والأهداف، التي لأجلها كتبت هذه المدونة النقدية متداخلة مع البلاغة، في محاورها التي نطق بها الكتاب.

فمن تقريب صناعة البديع، وإبراز أصولها المعرفية وقوانينها العلمية والفنيّة،المرتبطة ارتباطا وثيق الصّلة بالأساليب البلاغية، في فبكلياتها وتفريعاتها، يؤسّس للكليات أو كما سمّاها المحقّق بالأصول السّبعة، وأوردها ابن البنّاء العددي بـ ((بالقوانين الكلية))[6]، حيث إنّ هذه الكليات

تتصل في جوهرها بما يستنبطه العقل من قوانين انطلاقا من الاستدلال والاستنتاج.

يعلّق الباحث ناصر عمارة تعليقا جيدا على كلّيانيّة العقل فيقول: ((كليّانية العقل هي اللّغة، وأنّ الكليّانية الحقيقية للعقل ليست ممكنة دون لغة))[7]، شريطة أن يكون هذا التقريب الكلّياني أو الاختصار اللّغوي، لا يُنقِص من هذا العمل الجبّار- كليات البلاغة- شيئًا .

والجدير بالذكر، أنّ ابن البناء العددي ((وظّف النّظريات الأرسطية في رحاب الدرس النقدي والبلاغي))[8] انطلاقا من قناعته الريّاضية بتفصيل وإلحاق كل شيء بالعلم المعياري، وفق الكليات التي تنطوي داخلها جملة من القضايا المكنونة في نفسية ابن البناء العددي، ومتوجها بها نحو الثقافة التي كانت سائدة حينها، دونما إفصاح عن الذات الفاعلة في مجال اختصاصه، أو غير ذلك من المجالات الأخرى، معتمدا على قياس الشمول* الذي ينبني عند المناطقة على الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي، مع اشتراكه في حكم الكلي، بخلاف قياس التمثيل.

❖ - **المجمـوعات (المحاور)** :

يتضمن الكتاب محورين أساسيين، يندرج أسفلهما كليّات دالّة بنفسها على جملة من الجزئيات، على غرار ما تضمنّه قياس الشمول الموظّف ببراعة في الكتاب:

أولا: من حيث أقسام اللّفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود، أي ما هو ((المقصود من الخطاب))* وعليه يكون التقسيم على أربعة أوجه:

أ- الخروج من شيء إلى شيء: وضمّنه ((عشر جزئيات مندرجة تحت هذه الكلية))، ومنها الخروج، الإدماج، التفريع، الاستطراد، التجريد ... وغيرها من المصطلحات الأخرى.

ب- تشبيه شيء بشيء: وأفرده للحديث عن علاقة التناسب بمباحث المحاكاة والتشبيه والمكافأة و صور المتناسبة، وجعل قاعدة عامّة مفادها، أنّه ((إذا كانت النسبة التي بين شيئين كالنسبة التي بين شيئين آخرين، قيل لأربعة أشياء متناسبة))[9]، و هذه القاعدة خصّص لها تحليلا كبيرا، وشواهد كثيرة وهو ما سنقف على شرحه وتحليله في مبحث تأويل الشّواهد البلاغية.

ج- تبديل شيء بشيء: وأدرج تحته الاستعارة والمجاز وأكّد على إنّ ((جميع الاستعارات إنما هي إبدالات في المتناسبة))[10]، وهذا ما تأثرّ به انطلاقا من الفكر الأرسطي، الذي جعل الاستعارة ((ضمن المحاكاة أو التخييل، التي هي طبيعة فطريّة في الإنسان، ولها يرجع الفضل في إخراج الخطاب من عالم المألوف إلى عالم غير مألوف، وهذا التخييل جوهري في الأقاويل الشعرية، ومهمّ في الأقاويل الخطابية))[11]، إذ من الصعوبة بما كان التمييز بين ما هو استعاري وغير استعاري مما جعل ابن البّناء العددي يوظّف التناسب قصد فهم الشّاهد وتحديد نوعه ضمن النّسق الدّال.

د- تفصيل شيء بشيء:وهو ما تناول فيه مسائل بلاغيّة بصفة اصطلاحية منطقية، كحديثه عن التقسيم بالفعل والتقسيم بالقوة وتكمن أهمية المبحثين، في توظيفهما توظيفا سليما في تأويل الشواهد البلاغية التي ساقها.

ثانيا:من حيث أقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى،ويندرج أسفله ثلاثة محاور:

1- الإيجاز والاختصار 2- الإكثار 3- التكرير، وما يدور من وجوه التعريف والتقاليب المعرفيّة المفضيّة إلى جملة من الملخّصات والشواهد التي أبانت عن فكر ابن البنّاء العددي.

وبهذه الطريقة حاول ابن البنّاء العددي((أن يختزل المباحث البلاغية داخل هذه الفصول، أو لنقل إنّه حاول أن يُعيد ترتيب المباحث البلاغية في سبع كليات؛ يتحقّق بموجبها تقريبُ البيان من الأذهان؛ فيُفهمُ كتابُ الله تعالى وتُفهمُ سنّة رسوله صلوات الله عليه، كما تُفهمُ المخاطبات البشرية كلها))[12] ومنه، فإننا نستنتج وفق التّخطيط الذي يبنى عليه الكتاب، أنّ صناعة البديع تتمّ وفق ما تقتضيه طبيعته الكلية العامّة المندرجة بدورها تحت المحور العام وهكذا تدرج ابن البناء من العام إلى الخاص، ومن الخاص إلى العام، حتى استطاع حصر أوجه الصناعة من غير إخلال أو تكرير.

- **الكليـات**.

لقد وصل تفكير ابن البنّاء العددي، إلى مسألة وضع الكليّات التي استقرّ الرأي عليها، والتي وافقت التنظير المنطقي واحتكم أمرها إلى القاعدة المنطقية الرياضيّة، المبنيّة أساسا على التناسب الهندسي بكل تقابلاته فجعل:

- **الكلية الأولى**:وسمّاها ((الخروج من شيء إلى شيء)).[13]وتضمّ كل ما يتعلق بالأسلوب من تغيير، أو انتقال أو تفاوت، مع توضيح الأقسام الثمانية التي أفرد لها جانبا معتبرا من الكتاب وفق نظام الجزئيات.

- **الكلية الثانية**: وجعل محورها ((تشبيه شيء بشي)):[14] ومن صورها:المقابلة، ردّ الأعجاز على الصدور، اللف، المكافأة، وهي مجال التناسب متمثلا في التشبيه والاستعارات التي جعلها ابن البناء محور التناسب الرياضي على ما سنرى في التطبيق.

- **الكلية الثالثة:** تندرج ضمن، تبديل شيء بشيء: وهو ((مجاز كلُّهُ))[15]، على حد تعبيره، متخذا من التورية والاستعارة في تقسيماتها والمحاجة و اللّغوز، مع تفرّده في بعض المصطلحات التي كانت متداخلة عند الأوائل وحرّرها تحت نظام كلي.

- **الكلية الرابعة**: وهي ((تفصيل شيء بشيء))[16]: وتضم مجوعة من المصطلحات ذات التوجّه الفريد في التصنيف، كمثل :التقسيم والتشكيك والتجاهل فالاتساع والتضمين والتوضيح وختم بالتفسير.

- **الكلية الخامسة**: ونسجل ها هنا تنوع نمط التسمية من المركب إلى الأحادي، بحسب ما يندرج أسفلها من مصطلحات التي تستدعي بدورها الكلية ، ومّما ذكره فيها: ((الإيجاز والاختصار))[17].

وتضم أسفلها ((الاكتفاء)) وأنواعه، والحذف، وما يندرج أسفله من مباحث في هذا المسمى.

- **الكلية السادسة**: وتفسّر عنصر ((الإكثار)) وتحتوي على الاستظهار والاشتراط، والتذييل والقياس والمثال والتتميم والتكميل، ثم التسوير والتخصيص والتعميم والمرادفة.وشدّد ابن البناء العددي على خصوصيات هذا المجال الاصطلاحي ، وألزم نفسه بذكر الشواهد التي تفسّر المحتوى المطلوب إبانته.

- **الكلية السابعة**: وهي آخر الكليات، سعى ابن البناء العددي من خلالها إلى معالجة التكرير والمواطأة بأنواعها، والمشاركة والتجنيس بأنواعه ودلالاته، والتركيز على هذا الأخير لما له من أهمية في الدّرس البلاغي.

وهكذا،فقد حاول في بقيّة مشروعه البلاغي، أن يضع كليّات وفق ما اندرج تحتها من جزئيات محصورة،والتي تتفرع في تصوره، ضمن الاستنتاج الذي ارتضاه كجهاز عقلي، والذي سلّطه على النصوص، وحاول مقاربتها من عدّة مستويات.

أ-التّناسب الرياضي ومقاربة النّص القرآني:

إنّ نظرية التناسب الرياضيّة التي أتت مع أرسطو، و الذي حوّلها بدوره من اللّغة الصناعيّة إلى اللغة الطبيعيّة* وجدت مناخا خصبا عند العرب في تطبيقها على جملة من العلوم، ابتداء من المعلم الثاني إلى ابن سينا وابن رشد إلى ابن خلدون_ في حدود اطلاعنا _هذا الأخير وظّفها توظيفا جيّدا في تقسيم العمران وعلم الاجتماع، والوجود في الأعيان والأذهان، وما يترتب عن ذلك من قواعد،كما أننا نجد ابن البناء العددي وظّفها في البلاغة العربية والتفسير، انطلاقا من الرياضيات والجبر .

وخلافا للمفهوم الأرسطي الذي يستوحي ((من تحليل اللّغة الطبيعيّة، ينطلق النّسق الذي ابتكره العرب تحت اسم نظريّة النِّسب من الحدس الهندسي، ويضع تصنيفا للعلاقات القائمة بين الحدود مختلفا تماما عن التصنيف المعروف))[18]، وهو ما وقفنا على كثير من أساساته عند ابن البناء العددي في كل الكتب التي وقعت بين أيدينا، المخطوطة منها والمحقّقة والمشروحة، حيث خرجنا بصورة عامّة مفادها بأنّه وظّف واعتمد المنطق الريّاضي، في تنظيم الصوّر البلاغيّة الجزئية في كليّات، فهذا الباحث محمد مفتاح يصرّح أنّ ((القارئ لكتاب ابن البناء، يرى

الرياضيات والمنطق رأي العين، فابن البناء وريث شرعي لتقاليد المدرسة البلاغية الرياضية المنطقية العربية الإسلاميّة: مدرسة الفارابي وابن سينا وابن رشد))[19]، في مجمل القوانين المنطقية الضابطة للدرس البلاغي، وغيره.

ولعل ابن البنّاء العددي، استثمر التّناسب الريّاضي في فصلين أساسين من الكتاب هما: (تشبيه شيء بشيء)، و(تبديل شيء بشيء)، انطلاقا من الصوّر المتقابلة، والعلائق المنطقية للقضايا ذات المرجعية الاصطلاحية الواحدة، والمفهوم المتعدّد؛ لأن لبّ المنطق((يعالج الكلام الاستدلالي من جهة نحوه إن صحّ التقريب والتعبير، للوقوف على تراكيب القضايا وصوّر تأليفها وأضربها وشروط تناقضها، أما العلاقة بين نحو الأقيسة وخواصّها فتعود إلى البلاغة، فتكون العلاقة بذلك بين الكلام الاستدلالي والبلاغة، علاقة جزء بكل))[20]، فحاول الحصر بناء على أسلوب علمي منطقي، فكان أن بوّب أبوابا تنمّ عن سعة مداركه وحجم علمه، ولكن: ما هو مبرّر ابن البناء العددي وغيره من العلماء الرياضيين الآخرين، في اتخاذ الرياضيات وبالأخص التناسب، مرتكزا في الاشتغال على الدرس البلاغي وغيره؟

وبهذا التّفسير الأوّلي للنظرية، اتّكأ ابن البنّاء العددي على تحديد استنتاجين كبيرين، من منطلق الحرص على رسم المجموعات، فكان أن جعل الباب الثاني أو بعبارة المنطق، الكلية الثانية أو بالعبارة الرياضية المجموعة الثانية: **أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود**، وقد أبنّا قبل هذا معنى الباب، ومنطلقه، ثم عيّن ما يصدق على هذا الباب من جزئيات أو لنقل فصول الباب بالاعتبار المنهجي للتقسيم، وأما بالتعبير المنطقي فنسميه الأفراد المندرجة تحت الكليات.

وأما الكلّية الثانية على المفهوم المنطقي، والمجموعة الريّاضية الثّالثة، فكانت وفق استنتاج: **أقسام اللّفظ من جهة دلالته على المعنى**، وضمّه جملة من الأفراد المندرجة فيه، ولا سيّما ما تعلق بالتناسب الموظّف منذ البداية في ذهن وتأليف الكاتب.

وعليه، فإنّ ابن البنّاء العددي بسّط هذا الأمر، في التلخيص فقال: ((...القسم الأول في العمل بالنسبة، وهو على ضربين: بالأربعة أعداد المتناسبة، وبالكفات، والأربعة أعداد المتناسبة هي التي نسبة الأول من هذا الثاني كنسبة الثالث للرابع، وضرب الأول في الرابع كضرب الثاني في الثالث، ومتى ضرب الأول في الرابع وقسّم على الثاني خرج الثالث، وعلى الثالث خرج الثاني، ومتى ضرب الثاني في الثالث وقسّم على الأول خرج الرابع، أو على الرابع خرج الأوّل))[21]، هنا يتحقق عنصر الإبدال الركيزة الأساسية للتناسب، وهو الذي أشار إليه "الكرجي" آنفا، وسيأتي التطبيق البلاغي على هذه النظرية في التشبيه والاستعارة والكناية في ثنايا هذا الفصل.

في حين يشير إلى التناسب وأصنافه والمعتبر منه، بوجه من التفصيل في كتابه وجوه أعمال الحساب، فيقول: ((واعلم أن النسبة على أنواع، الأولى النسبة الهندسية مثل التي في الأربعة أعداد المتناسبة المذكورة في الكتاب، والثانية النسبة العددية وهي التي فيها الفضل بين الأول والثاني كالفضل بين الثالث والرابع ... والثالثة النسبة التأليفية... والرابعة نسبة المساواة... والخامسة النسبة المؤلّفة))[22]، ولا ينعكس هذا التقسيم على ما اعتبره في البلاغة، من حيث التقسيم إلى ضرب التناسب الهندسي، وضرب المساواة، على ما سنرى.

والمعول عليه في الرّوض المريع، هي النّسبة الهندسية ذات الأربع متقابلات، أو الأعداد بالتعبير الرياضي، وتقليباتها الثمانية، حيث يقول محمد مفتاح: (وما يهمّنا أن ابن البناء تحدث عن النسبة الرياضية في كتبه، وجعلها نواة كتابه البلاغي الروض المريع في صناعة البديع، ولذلك تجب الإشارة إلى ما كتبه ابن البناء في الكتب الرياضية ثم إلى توظيفها في المجال البلاغي... وما يتصل بموضوعنا هو النسبة الهندسية ومكوناتها هي القلب والتبديل))[23]، ويضيف في موطن لآخر من نفس الكتاب((أن ابن البناء ذهب بعيدا في الحديث عن النسبة بكل أبعادها، بحكم تضلّعه في الأعداد، ووظّفها بكيفية رائعة في الروض المريع))[24]، هذا التوظيف لم يسبق إليه على مستوى المنهج والتأليف والتوضيح.

ويبدو أن ابن البناء العددي، سار في نظرية التناسب إلى أبعد مدى، حين حاول أن يشذب البلاغة العربية، ويبوّب مصطلحاتها على أساس هذه النظرية، وكانت معطيات التعامل معها سواء عند ابن البناء أو السجلماسي أو ابن خلدون قد أتت أكلها، وصيّرت البحث العلمي في مجمله من حال إلى حال واستثمارا وجيها من خلا تبيان ((وظائفها المتعددة من حيث ربط العلائق بين الأشياء المتناسبة والمتضادة ومن حيث الاستدلال للانتقال من المعلوم إلى المجهول))[25]، ومن الجزء إلى الكل.

ويعلق صاحب شرح التلخيص، في تعليقه وتمثيله على ما قاله ابن البناء العددي بقوله:

((ولا بد من النسبة بين الأعداد وإلا لا يمكن أن يوصل إلى معرفة المجهول منها ... ويلزم أن يكون الرابع إلى الثالث كالثاني إلى الأول وكذلك يلزم أن يكون الأول والثاني إلى الثاني كالثالث والرابع إلى الرابع))[26]، كما أنه

صاغ مثالا للمبتدئين حتى يقرّب المفهوم للأذهان، فجعل مربعا من أربع رؤوس، وعلى كل رأس وضع، أرقاما، ثم طبق الإبدال والحذف، فجعل:

أ= 3 ب= 6 جـ = 4 د= 8 فمنطق التناسب يفرض مايلي: (أ.د) = (ب.جـ)

حيث أن: (3.8) = (6.4)، نستنتج أنه في حالة البحث عن المجهول الأول أو الرابع أو الثاني أو الثالث، يتعين علينا، أن نرجع إلى قاعدة التناسب.

فلو ضربنا : (أ . د) وقسمناه على (ب) حصل لدينا علم بالمجهول (س) الذي هو الحد الثالث، وهكذا يتم التناوب والإبدال. وبالتطبيق العددي يحصل: (3 .8) = 24 ÷ 6 = 4 . والعدد 4 هو الحد الثالث، في التناسب، وهذا هو معنى قوله: ((... فنسبة الحد الأول إلى الرابع كنسبة الثاني إلى الثالث، التي نسبة الأول من هذا الثاني كنسبة الثالث للرابع، وضرب الأول في الرابع كضرب الثاني في الثالث، ومتى ضرب الأول في الرابع وقسم على الثاني خرج الثالث، وعلى الثالث خرج الثاني ومتى ضرب الثاني في الثالث وقسم على الأول خرج الرابع، أو على الرابع خرج الأوّل))[27] ، وما كان من ابن البناء إلا أن عمّم هذا العمل على الشواهد البلاغية، التي تحتاج إلى صيغة التناسب وخاصة في فصلين متتاليين: تشبيه شيء بشيء وتبديل شيء بشيء كما سيأتي بيانه.

وبهذا المثال ((وتقليباته يوضّح ما قاله ابن البناء من أن التناسب لا يتأثر بالترتيب ووقوع الفصل أو العكس أو الإبدال ... وما أشار إليه هو النسبة بين الطرفين الّذين تتولّد منهما أربع صوّر وبطبيعة الحال إذا كانت هناك نسبة أخرى بين طرفين فإنها تولد من أربع صور أخرى)[28]، وهو ما اجتهدنا قدر الإمكان في إثباته، ذلك أننا لم نجد من اهتم بالأمر، فما كان علينا إلا الإقبال عليه بمخاطره ومزالقه، والرجوع به إلى المبتغى الذي أراد ابن البناء التعويل عليه، في حلحلة الكثير من الشواهد البلاغية

الشعرية وغيرها، إيمانا منه بضرورة العمل على التناسب من أجل الكشف عن المجهول الذي يتضح بعد الوقوف على مكنون المعلوم.

والحالة هذه، لا بدّ من الإشارة إلى أن هذه المبادئ الأساسية في التناسب تطوّرت في الدّرس البلاغي عند ابن البناء، وبخاصة في باب الاستعارة، يقول في الروض المريع: ((وجميع الاستعارات إنما هي إبدالات في المتناسبة))[29]. والمجاز في قوله: (وأما إبدال شيء بشيء _ وهو مجاز كله _ فمنه في المتناسبة يبدل كل واحد من الأول والثالث بصاحبه، وكذلك الثاني والرابع. مثاله: نسبة الإيمان إلى الكفر كالنور إلى الظلمة. فيبدل اسم الأول وهو الإيمان باسم الثالث وهو النور فيقال: الإيمان نور، وكذلك يبدل اسم الثاني وهو الكفر باسم الرابع وهو الظلمة فيقال: الكفر ظلمة)[30]، وجاء ابن البناء بقول الشاعر ابن المعتز: غِلَالَةُ خَدِّهِ صُبِغَتْ بِوَرْدوَنُونُ الصُّدْغِ مُعْجَمَةٌ بِخَالِ

*- شرح الشاهد

يقول ابن البنّاء العددي موظفا التناسب في تحليل البيت: ((نسبة خدّه إلى حمرته، كنسبة الغلالة إلى صبغها بالورد، ونسبة صدغه إلى خاله، كنسبة النون إلى النقطة التي تعجمها، فأبدل وركّب التبديل في النسبة))[31]، والمجهول المتأتّي من المعلوم، هو الحمرة الموجودة البارزة على الغلالة، وسواد الخال كنقطة الإعجام في النون، أي زينتها وجمالها لا في الحمرة فحسب، بل زاد الحسنَ الخال.

فلم يتوقف ابن البنّاء العددي عند حدود بيان معاني النص الشعري، بل تعدّى ذلك إلى محاولة تأويل وتفسير وفهم النص القرآني، انطلاق من التناسبية في غير ما موضع، حيث إنّ بلاغة تأويل القرآن الكريم تتأسّس على وعي بعلوم مجتمعة لا غنى للباحث المؤوّل عنها، كعلوم القرآن واللغة

والنحو والبلاغة وغيرها، وهو ما وجد عند ابن البنّاء العددي، وقد كان السيوطي قديما، قد نعتها بآلات العلوم في معرض حديثه عن التأويل فقال: ((التأويل ما استنبطه العلماء العاملون لمعاني الخطاب الماهرون في آلات العلوم ...التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة عن طريق الاستنباط))[32]، على أن يكون هذا الاستنباط بوعي من المفسر والمؤوّل انطلاقا من الحمولة المعرفية والفكرية،فضلا عن العُدّة البلاغية التي يلج بها غياهب النصوص، وبهذا يحق لنا أن نقول أنّ الأوائل من العلماء العرب كانوا على دراية بأحقية تكامل المعارف واتحادها من أجل إنشاء فضاء ثقافي رحب، بنحو بالدرس البلاغي أو اللّساني المنحى السديد على حدّ ما رأينا وسنرى في ثنايا الحديث عن النموذج الفريد الذي اصطنعه ابن البنّاء العددي في تمثلاته الصورية للمصطلحات والنماذج البلاغية التي حاور بها النصوص.

ج- النموذج التساندي في فهم النّص القرآني:

إنّ ((فهم النص القرآني وبناء معانيه يتم وفق حركتين: بلاغة الامتداد (الذهنية)، وبلاغة الارتداد(النقلية واللّتان تشكلان نوعا من التساند والتلاحم، في انتظار بلاغة ثالثة، هي بلاغة الترجيح))[33]، وبهذا يكون القرآن الكريم في شموليته نصّاً حيًّا، متجدّد الفهم، ويستدعي معاني جديدة كلما تمّ التعامل مع آياته الكريمة بمفاتيح جديدة، إن على مستوى الفهم السطحي للمفردات والآيات، أو التعمق الأركيولوجي داخل اللفظ والمعنى، وضمن إطار الحقيقة والمجاز داخل آي القرآن الكريم بعيدا عن التنازع الاصطلاحي.

ولتأكيد هذا الانشغال الفكري عند ابن البنّاء العددي ، نبرز أمثلة نموذجية كما أوردها في مؤلّفه:

❖- مثال(1): تبيان قوله تعالى(أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) حيث قال معلّقا على الآية:((فالمقسَّم: النسبة التي دل عليها حرف(له) والأقسام الثلاثة: نِتاج وخلق، وعلم، وهو من الاستدلال بطريق السبر والتقسيم))[34]، ونلفي في هذا الشاهد القرآني سعة النظر والاطلاع الواسع والمعرفة الحقّة بالدرس البلاغي والدلالي العربي، فمعنى له بحسب تقدير ابن البناء، أنّى يكون له: خلق ونتاج وعلم، هذه الأوصاف بطريق السبر، وأما الحصر أو التقسيم على المفهوم الأصولي، اختار الله تعالى واحد منها، لدلالة الموضع عليها أو مناسبة القول في ذكرها وهي، ولد، وعلى هذا الأساس نلفيه يستعمل المنهج الأصولي الفقهي في التخريج على طريقة المحدِّثين والفقهاء.

إن جوهر الاعتماد على التناسب بين أطراف القول، يجعل التركيز على المقول أكثر دقة وما ينجر عنه من تغيرات على مستوى الصيغ المتغيرة، يخدم الاستعارة والمجاز في القول أكثر من غيره، إذ الاستعارة ((كمجاز وتخييل ليست انحرافا تصوريا وانزياحا عن مطلب الحقيقة كما هي مطلوبة بالعقل، بل هي من انجاز العقل نفسه، وعلى هذا فإن الانزياح في اللغة لا ينعكس في العقل لأنه انزياح زيادة وليس انزياح توهم))[35] – على حد تعبير أحد الباحثين- .

لقد كان ابن البنّاء العددي، ينظر إلى الاستعارة على أنها نشاط لغوي متحرك، ضمن فضاء الترادف، أو قل ضمن مستوى التجذير اللغوي للمرادفات، ولكن عند تتبعنا لمبدأ التبادل وحسن التلاؤم، الذي يغذي كتاب ابن البناء في إطار انشغاله بنظرية التناسب، وجدنا أنه أحدث معايير شاملة ومكملة لأبواب البلاغة في مجملها، ضمن أربعة أبواب منطقية التزم فيها الإيجاز مع الدقة اللاّزمة، على اعتبار أن((الأصل

الذي تدور عليه البلاغة هو حسن استعمال المجاز تشبيها واستعارة، والبراعة في الإتيان بالصناعة اللفظيّة ... لتأدية المعنى واضحا وبعبارة تؤثّر في النفس))[36] كما أبان عن منهج تفسيري وتأويلي جديد فيه من الجمالية ما نستغني عن الكثير من البحوث التفسيرية الموازية لابن البنّاء العددي .

خاتمة الورقة

إن المستقري لمنهج التعضيد المعرفي والتساند الفكري الذي حاول ابن البنّاء العددي التعويل على آلياته في فهم النصوص على اختلافها، يلحظ العناية الشديدة من لدن صاحبه في تقريب النص المقترح للتحليل من القارئ من جهة، ومن جهة ثانية تأسيس الدرس البلاغي على مقومات علمية، تبعد عن التأويل، وتنزاح إلى المعيارية في الطرح والتوظيف ، ولا يبرح صاحب الروض المريع المنهج المعلن عنه سلفا إلا في القليل من التفسير المبني على تساند الدوائر.

إنّ الذي يهمّنا في هذا الباب هو أهمية اعتماد ابن البنّاء العددي على مجوعة من الروافد الفكرية والمعرفية والتي أسّست لدرس تأويلي مغاربي جديد، ودرس بلاغي رياضي جديد، ينبني على أسس المعيارية. وحتى وإن كان ابن البنّاء المرّاكشي صرّح في غير ما موضع أنّ اللّغة الطّبيعية تتأبّى التجربة الصناعية على تفسيراتها، إلا أنّه قدّم جهدا جديدا في هذا الباب في عهد صوّحت فيه البلاغة وذوت صناعة المصطلح وبناء المفاهيم.

مصادر ومراجع البحث:

1. محمد مفتاح، مشكاة المفاهيم، م.س،ص 123.[ابن البناء العددي رياضي وبلاغي وناقد مغربي عاش مابين 654هـ إلى 721هـ] .

2. ينظر: شوقي علي عمر، مقدمة كتاب :ابن البناء المراكشي، مراسم طريقة في فهم حال الخليقة، تحقيق: شوقي علي عمر ، مصر، دار الجامعيين للطباعة، ط1، 1996 ، ص 3.

3. محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2012، ص68. نقلا عن أوليفر روبول. La Rhétorique

4. ابن البناء، الروض المريع، م. س، ص 68.

*- سورة آل عمران، الآية .138

5.أحمد عرابي، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث،ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2010، ص 205 .

6. ابن البناء، الروض المريع، م.س، ص 88.

7. ناصر عمارة، الفلسفة والبلاغة، م.س، ص .45

8. علال الغازي، المغرب في مواجهة الفكر اليوناني، من خلال كتاب مغربي في النقد والبلاغة، ضمن أعمال ندوة الفكر العربي والثقافة اليونانية، نشر كلية الآداب بالرباط، 1985، ص 389.

*- يؤكد الأصوليون والفقهاء على إنكار قياس الشمول(العام الشامل لجميع الأفراد) وقياس التمثيل في إثبات الأمور العقدية، وإثباتها في المنطق لما يلحق الذات الإلهية من تشبيه أو تعطيل، وإنّما المعتبر في ذلك قياس الأولى، وهذا بعدما أبان الفلاسفة المسلمون على أصناف الحجج والتي منها: القياس والاستقراء والتمثيل، حيث يعتري الشمول انتقال الذهن من المعيّن الجزئي إلى المشترك الكلي، والحكم له بما في الكلي، بخلاف قياس العلّة، أين تكون العلّة ظاهرة في القضيتين.ينظر: ابن تيمية، الرد على المنطقيين.

*- أي العلاقة النسبية بين الكلام المعبر وبين الفكرة المتوخاة منه، ينظر: ابن البناء، الروض المريع، ص28. وينظر التحليل والاستزادة، التلقي و التأويل، م. س، ص42.

9. ابن البناء، الروض المريع، م.س، ص105.

10. م. نفسه، ص 115.

11. عمر أوكان، اللغة والخطاب، م.س، ص124.

12. عباس أرحيلة، كليات البلاغة، م.س، ص .260.
13. ابن البناء، الروض المريع، من ص 93 إلى ص100.
14. م. نفسه، من ص. 101 إلى ص112.
15. ينظر ابن البناء، م. نفسه، من ص. 113 إلى ص125.
16. ابن البناء العددي، م.س، ص 125 إلى ص. 138.
17. م . نفسه، من ص 141 إلى 148.

* - اللغة الطبيعية هي اللغة العادية لأمة من الأمم مثل العربية والفرنسية وغيرها، يقول هايدجر:(إن اللغة توجد حيث يوجد العالم) أما اللغة الصناعية، هي اللغة التي يخترعها الفلاسفة والعلماء لأغراض علمية، وتسمى اللغة الصوريةأو المثالية وتسمى لغة العلوم. ينظر: فريد جبر وآخرون، موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، ص 707.

18. عادل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، ط3، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر1993، ص 175
19. محمد مفتاح، التلقي والتأويل،م.س، ص 44.
20. شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، تونس، منوبة، دار المعرفة للنشر، ط1، 2006، ص 109.
21. ابن البناء العددي، تلخيص أعمال الحساب، م.س، ص 221 ، نشير في هذا الصدد إلى أن التلخيص حققه محمد سويس، منشورات الجامعة التونسية. ولكن لم نعثر عليه للأسف الشديد وإلا لاستطعنا تحرير الكثير من المقولات التي وجدنا صعوبة كبيرة في فهمها وقراءتها انطلاقا من المخطوط المشار إليه سابقا.
22. ابن البناء العددي، وجوه تلخيص أعمال الحساب، تقديم ودراسة، محمد أبلاغ، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة 1994، ص293.
23. محمد مفتاح، مشكاة المفاهيم، م.س، ص264.
24. م. نفسه، ص 124.
25. محمد مفتاح، التلقي والتأويل، م.س، ص 83.
26. القلصادي، شرح تلخيص أعمال الحساب، ص 230.
27. ابن البناء العددي، تلخيص أعمال الحساب، م.س، ص 221 ، نشير في هذا الصدد إلى أن التلخيص حققه محمد سويس، منشورات الجامعة التونسية ولكن لم نعثر عليه للأسف الشديد وإلا لاستطعنا تحرير الكثير من المقولات التي وجدنا صعوبة

كبيرة في فهمها وقراءتها انطلاقا من المخطوط المشار إليه سابقا، مع تنبيهنا إلى أن هذا المثال بسيط جدا وإنما ما جاء به ابن البناء في التلخيص استعصى علينا ضبطه، قصورا منا على الفهم الرياضي العميق، وإنما لو قدر لنا الوقت سنراجع الأمر من بدايته، ونلم أشتات المسألة ونوضح الكثير من القضايا المهمة خاصة في قضية عمل الكفات وعلاقتها بالرياضيات، والذي وجدنا إقبال عليه من طرف الشراح.

28.محمد مفتاح، التلقي والتأويل، م.س، ص47.

29. ابن البناء، الروض المريع، م.س، ص115.

30. ابن البناء العددي ، م . السابق، ص115.

31. م. نفسه، ص116.

32. السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ج2، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1991، ص ص 382- 383

33. محمد بازي، التأويلية العربية، نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات ، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1 2010، ص 49.

* - سورة الأنعام/101.

34. م. نفسه، ص 128، و(مسلك السبر و التقسيم من مسالك العلة و هي طريق إثباتها ومعناه حصر الأوصاف التي يمكن أن تكون علة للحكم ثم يحذف بعضها لقيام الدليل على عدم صلاحيته) ، ينظر: محمد الخضري بك، أصول الفقه ط6، بيروت،دار إحياء التراث العربي، 1969 ، ص 325 و ما بعدها .

35.عمارة ناصر، م .س، ص 155.

36. عمر فروخ، م . س، ج1، ص17.